الأمم المتحدة

E/CN.5/2012/NGO/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 November 2011
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخمسون

١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر

بيان مقدم من منظمة نيو هيومانتي (الإنسانية الجديدة)، وهي منظمة غير حكومية لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.5/2012/1.

071211 021211 11-59817 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

الاقتصاد التشاركي

يصادف عام ٢٠١١ الذكرى السنوية العشرين لمشروع الاقتصاد التشاركي في جو من الحرية التابع لمنظمة نيو هيومانتي (الإنسانية الجديدة)، وهو حركة اقتصادية واجتماعية دولية أطلقتها كيارا لوبيك، مؤسسة حركة فوكولار ومنظمة نيو هيومانتي في أيار/مايو ١٩٩١ في ساو باولو، البرازيل. وهي تضم مواطنين وعمالا وعلماء وطلابا ومنظمات ومحتاجين، وتهدف إلى المساهمة في التخفيف من حدة الفقر من خلال تقاسم الموارد والاحتياجات وتشجيع الاكتفاء الذاتي، لبناء اقتصاد سوقي أكثر عدلا وإنسانية ومجتمع ''لا يوجد فيه محتاج''. ومنذ إنشاء حركة الاقتصاد التشاركي، التي تم تطويرها كوسيلة للقضاء على الفقر، فقد نضجت وانتشرت في جميع أنحاء العالم، وحققت نتائج ملموسة خلال هذين العقدين الماضيين يجدر ذكرها على النحو التالي:

- تطوير أكبر شبكة مسؤولة اجتماعيا من الشركات المنتجة في العالم المستعدة، بشكل جماعي، لاستخدام أرباحها لإنقاذ المحتاجين وانتشالهم من أوضاعهم، وتعزيز نشاطها التجاري على نحو يخلق فرص عمل، ونشر ''ثقافة العطاء''. وتضم الشبكة نحو ٨٠٠ مشروع تجاري وتعاونية وجمعية تتراوح من صغيرة الحجم إلى متوسطة الحجم، بعضها يبغي الربح وبعضها الآخر لا يبغي الربح، في أكثر من ٥٠ بلدا تنتشر في جميع القارات.

- قيام مؤسسة مالية خاصة لتقاسم الموارد بتقديم الدعم سنويا إلى أسر يصل متوسط عددها إلى الآلاف بالغذاء والمأوى والمساعدات الطبية والمبادرات التعليمية، والتدريب من أجل الوظائف وفرص العمل، في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

- نشر ''ثقافة العطاء'' الجديدة من خلال تقديم مئات المحاضرات في المؤتمرات الدولية المعنية بالاقتصاد والأعمال التجارية والتنمية، والدورات الأكاديمية، والحلقات الدراسية في العديد من الجامعات في جميع أنحاء العالم.

- وضع نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جذب اهتمام أكثر من ٣٠٠ أطروحة بحثية ورسالة علمية أنجزها شبان بـ ١٤ لغة مختلفة في بيئات أكاديمية مختلفة.

- تأسيس وتمويل المعهد الدولي لجامعة صوفيا، بالقرب من فلورنسا، إيطاليا، الذي يعلم الخريجين الشباب الثقافة التشاركية مع الاهتمام بالمجالات الاقتصادية والفلسفية واللاهوتية.

وقد دخلت حركة الاقتصاد التشاركي، التي أقر البابا بنديكتوس السادس عشر مؤخرا في المنشور البابوي الذي أصدره في عام ٢٠٠٩ بعنوان الأعمال الخيرية والصدق، بأنها تشكل ''واقعا مركبا جديدا واسعا يضم القطاعين الخاص والعام، لا يستبعد الربح، بل يعتبره وسيلة لتحقيق الغايات الإنسانية والاجتماعية''، دخلت مرحلة جديدة ظاهرة للعيان في حوارها مع المجتمع المدني ومع منظمات إنمائية أخرى في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر. وكمساهمة في هذا الاجتماع، ترغب حركة الاقتصاد التشاركي في تقديم بعض التعليقات حول الدروس المستفادة بشأن القضاء على الفقر، وهي رسالة موجهة من المؤتمر المعقود في ساو باولو بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لحركة الاقتصاد التشاركي، من الشباب المشاركين في الحركة، متضمنة اقتراحا محددا لتقديم الدعم المالي العالمي من أجل مبادرات مكافحة الفقر.

القضاء على الفقر من خلال التآخي

تقترح حركة الاقتصاد التشاركي أن تعتمد الاقتصادات والأعمال التجارية مبدأ التآخي، بالإضافة إلى مبدأي الحرية والمساواة. ومن خلال ذلك، يستطيع القطاع الاقتصادي والأعمال التجارية المساهمة في تلبية احتياجات كل إنسان، والاستجابة لرغبتنا الراسخة في تحقيق السعادة وفي أن يكون لحياتنا معنى.

كما تتحدث حركة الاقتصاد التشاركي عن الفرق بين الفقر السلبي غير المختار الذي يشمل أولئك الذين يعيشون في بؤس وحرمان شديدين، وبين ''الفقر المختار'' الذي ورد ذكره في الإنجيل والذي يمارسه أصحاب الأعمال في حركة الاقتصاد التشاركي. ورأت حركة الاقتصاد التشاركي أنها عندما تجمع بين هذين النوعين من الفقر، ويلتقيان وجها لوجه، عندها تتكشّف أمور جميلة. وهكذا يرى صاحب الأعمال أن الحاجة التي يقدمها له الشخص المحتاج هي هدية حقيقية، وتجلب منظورا ومعنى للحياة العملية. ويبدأ المحتاجون يشعرون بأخوّة جديدة ويحسون بالانتماء إلى أسرة يكون فيها الجميع مانحا ومتلقيا.

كما بدأت حركة الاقتصاد التشاركي تفهم، خلال السنوات العشرين الماضية، بأن مساهمتها الرئيسية في تخفيف حدة الفقر المدقع، وبالتالي بناء اقتصاد وعالم تشاركيين، لن تتحقق في المقام الأول من خلال إعادة توزيع الثروة من ''الأغنياء'' لإعطاء ''الفقراء''.

بل إن مساهمتها تكمن في خلق ثروة جديدة، وفي الوقت نفسه، إشراك الناس الذين يعيشون في أوضاع صعبة والذين يعانون من الحرمان في هذه العملية.

ويتطلب ذلك إنشاء مصدر تمويل مستقل ومستدام لتزويد الناس الذين يعيشون في أوضاع صعبة بالموارد اللازمة لتمويل الشروع في أعمال خاصة بهم. ويقوم أصحاب الأعمال الموهوبون في حركة الاقتصاد التشاركي بإتاحة إمكانية الاستفادة من مواهبهم ودرايتهم من خلال تعليم المشاركين عمليات إنتاج جديدة، وبناء علاقات داعمة ومساعدتهم في تنمية قدراتهم الإنتاجية. ويؤدي هذا الدعم إلى زيادة إحساس المشاركين بكرامتهم وقيمتهم الذاتية.

وتقترح حركة الاقتصاد التشاركي عنصرين لدعم وتعزيز العلاقات هما: التشاركية والتبادلية بين الناس، فالكل مختلف والكل متساو. ولم يعد يوجد ''فقراء'' أو ''أغنياء''، بل أناس لديهم هدية يرغبون في تقديمها للآخرين. ويضم فقر الآخرين كذلك ثروة وقيما تتيح للجميع الشعور بمدى أهميتنا جميعا في إسعاد أحدنا للآخر.

وعندما يشعر الذين يواجهون متاعب بأنهم محاطون بالحب والاحترام، وأنهم يعاملون بكرامة، عندها يتمكنون من إيجاد الإرادة للخلاص من محنة عدم الاستقرار والعودة لمواصلة مسيرتهم في الحياة. عندها فقط يمكن استخدام أدوات المساعدة الثانوية والأموال والعقود والعلاقات التجارية لتحقيق التنمية الشخصية والشاملة.

اقتراح محدد: الضرائب المفروضة على المعاملات المالية

تؤيد حركة الاقتصاد التشاركي بقوة فرض ضرائب على المعاملات المالية ممثلة في عقود مقايضة الائتمان في حالة التخلف عن الدفع، وعلى معاملات العملات (ضريبة توبين) كوسيلة أخرى لتمويل القضاء على الفقر المدقع والبرامج الاجتماعية في العالم. ووفقا للتقديرات الأخيرة، يرجح أن تشكل عقود مقايضة الائتمان في حالة التخلف عن الدفع مبلغا يصل إلى ٥٠ تريليون دولار بين المؤسسات المالية (٦٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧، و ٢٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٠، استنادا إلى الدراسة الاستقصائية النصف السنوية للأسواق لعام ٢٠١٠ التي أجرتها الرابطة الدولية لعقود المقايضة والمشتقات) ولا تتوفر بيانات أكثر دقة بسبب عدم وجود سجل دولي لهذه العقود أو متطلبات للإبلاغ عنها إلى وكالة حكومية.

فإذا فرضت ضريبة على عقود مقايضة الائتمان في حالة التخلف عن الدفع بشكل متساو كما هو حال صكوك التأمين، فيمكن للبلدان المشاركة الحصول على ٢٥٠ بليون دولار، لا تكفي للقضاء على الفقر في العالم فحسب، بل تكفي كذلك للحد من التأثير على الديون السيادية، الذي غالبا ما يكون تخفيضاً في النفقات الاجتماعية في البلدان المدينة. وستقلل هذه الضريبة من الحافز على المضاربات الشديدة وتوفر قدرا جزئيا للتعويض عن الأضرار التي سببتها للبلدان. وبغية منع هروب رؤوس الأموال في البلدان التي لا تطبق هذه الضريبة، يكفي الإعلان بأن عقود مقايضة الائتمان في حالة التخلف عن الدفع لا تُستحق قانونا إلا للذين سُجلوا في السجل الدولي بعد تسديد الرسوم. ومن شأن هذا السجل أن يوفر أيضا عناصر لتقدير التكاليف غير المدرجة في الميزانية التي تقع على كل مؤسسة مالية.

كما يؤدي تنفيذ ضريبة توبين المفروضة على صرف العملة الأجنبية إلى تثبيط الإقدام على المضاربة القصيرة الأجل بين المستثمرين ودعم الاستقرار في العملات الدولية. بعد ذلك يمكن استثمار مبالغ من هذه الضرائب في برامج اجتماعية تشجع على التخفيف من حدة الفقر المدقع فضلا عن توفير حوافز للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

إعلان ساو باولو للشباب

نأمل أن يصبح الاقتصاد في عام ٢٠٣١ اقتصادا تشاركيا

نحن، شباب حركة الاقتصاد التشاركي في جو من الحرية، نوّد أن نبعث برسالة إلى جميع الذين يؤمنون، ويرغبون، ويلتزمون ببناء اقتصاد يتسم بمزيد من العدالة والتضامن.

تقترح حركة الاقتصاد التشاركي أن تعتمد الاقتصادات والأعمال التجارية مبدأ التآخي، بالإضافة إلى مبدأي الحرية والمساواة. ومن خلال ذلك، يستطيع القطاع الاقتصادي والأعمال التجارية المساهمة في تلبية احتياجات كل إنسان، والاستجابة لرغبتنا الراسخة في تحقيق السعادة وفي أن يكون لحياتنا معنى.

ونؤمن

نحن الشباب بأنه من الممكن بناء اقتصاد يقوم على مبدأ التآخي. ويمكن أن يطلق على هذا الاقتصاد اسم الاقتصاد ”التشاركي“ وهو أمر ممكن لأسباب لا تقل عن أربعة هي:

الأول، إننا نرى بالفعل اقتصادا متآخيا في الخيار اليومي للعيش بشكل تشاركي في السلع المادية من قبل ملايين الناس الذين يشاطرون حركة فوكولار روحانية في الوحدة وثقافة العطاء المقترحة.

الثاني، نرى أن الاقتصاد المتآخي بمثابة الأساس لـ ٨٠٠ مشروعا تجاريا تابعا لحركة الاقتصاد التشاركي، التي على الرغم من الصعوبات والتحديات اليومية التي تواجهها، لا تزال وفيّة لقيم حركة الاقتصاد التشاركي. وتخصص هذه المشاريع أرباحا للأخوة والأخوات المحتاجين، وتهيئ لهم فرص العمل، وتنشر من خلال القدوة والتثقيف ثقافة العطاء، وتُشرب قراراتها الإدارية النهج القائم على العلاقات الذي استحدثته حركة الاقتصاد التشاركي للتعامل مع العملاء والعمال والموردين والمجتمع ككل.

الثالث، يمكننا أن نرى اتجاها ينحو إلى بذل جهود للعيش في تآخ في مختلف الاقتصادات القائمة على أسس اجتماعية ومدنية وتضامنية في جميع أنحاء العالم – وهي حركة آخذة في النمو وتعبّر بلغات عديدة عن أن اقتصاد السوق من الممكن أن يكون هناك بديل عنه في مرحلة ما بعد الرأسمالية.

وأخيراً، فإن الاقتصاد التشاركي ممكن لأننا نؤمن بأن كل شخص على وجه الأرض قد ''حفر في عمق كيانه، سواء أكان مؤمنا أم لا، الرسالة السامية بالتشاركية والمحبة''، كما حدثتنا كيارا لوبيك، مؤسسة حركة الاقتصاد التشاركي. ولا يمكن إلا لاقتصاد من هذا النوع أن يلبي تماما سعينا إلى تحقيق السعادة الفردية والمجتمعية.

ونطلب

نحن، شباب حركة الاقتصاد التشاركي، الذين نمثّل آلاف الشباب من مختلف الثقافات والديانات، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، نوّد أن نطلب إدخال تغييرات ملموسة في نظامنا الاقتصادي الحالي. وفي السنوات الأخيرة، شاب التنمية الاقتصادية سلوك مريب أخلاقيا جعل اقتصادنا العالمي يقف على حافة الخطر. ولا تزال هيكلية النظام الاقتصادي والمالي الغربي هشة، وتحتاج إلى وضع قواعد جديدة قادرة على إعادته إلى وظيفته الثمينة المتمثلة في خدمة الصالح العام.

ولهذا السبب، فإننا نطلب من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، المجتمعة اليوم ما يلي:

١ – إشراك المجتمع المدني في وضع السياسات التي تثمّن دور العاملين بدوام جزئي، بمن فيهم المسؤولون عن رعاية الأطفال وتقديم المساعدة إلى المسنين أو المعوقين؛

٢ – تثبيط الإقدام على المعاملات المالية الموغلة في المضاربة والتشجيع على الشفافية المالية وتفرض ضرائب عادلة على جميع هذه المعاملات (انظر الإجراءات الموصى بها أدناه)؛

٣ – خفض الإنفاق العسكري إلى المستوى الذي يحمي السكان فقط؛

٤ - إلغاء الحواجز الجمركية أمام المنتجات الواردة من البلدان التي تحترم العمال والبيئة؛

٥ - دعم السياسات والبنى التحتية التي تشجع الأعمال الخاصة على التصرف كمواطنين.

نخلص إلى

نحن الشباب ندرك بأننا أول جيل في تاريخ البشرية يواجه خطرا جديا لأن يكون ذا مستقبل أسوأ من مستقبل آبائه بسبب الجروح العميقة التي لحقت بالبيئة خلال القرن الماضي. علاوة على ذلك، فقد بدأت تلوح في الأفق أيديولوجية فردية متنامية في عصر ما بعد الحداثة الذي نعيشه.

وفي الوقت نفسه، فإننا على ثقة وعلى يقين بأن العناية الإلهية موجودة وتباشر العمل في مسيرتنا التاريخية، وأنه من الممكن أيضا أن يكون لدينا مستقبل أفضل. وإننا نعتقد أن حركة الاقتصاد التشاركي بدأت منذ ٢٠ عاما لمؤازرة البشرية، وأنها ستكون الرد الملموس الذي يمنحنا الأمل.

ونحن الشباب، نؤمن أنه إذا شاطرنا أناس كثيرون في القارات جميعا قناعاتنا وآمالنا والتزاماتنا، وإذا عكس سلوكنا اليومي هذه المعتقدات، فإن التطلع إلى اقتصاد لا يكون فعالا وعادلا فحسب، بل اقتصادا متآخيا أيضا، لن يكون مجرد حلم، بل سيصبح واقعا ملموسا.

وإننا إذ نلتزم رسميا بهذه المهمة، فإننا على ثقة بأن الكثيرين سينضمون إلينا. وإننا على قناعة بأن التشاركية هي الدعوة الأكثر عمقا لكل شخص ومؤسسة ومجتمع.

”وليكن الجميع كيانا واحد“.

المؤتمر المعقود بمناسبة الذكرى السنوية
العشرين لحركة الاقتصاد التشاركي،
ساو باولو، ٢٩ أيار/مايو ٢٠١١